

مشكلات وعوائق الاستثمار في المؤسسة المصغرة

وإجراءات تنميته وترقيته في الجزائر

د. بوسهمين أحمد جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر

ملخص

لا يختلف الاقتصاديين على أهمية ودور الإستثمار في مجال المؤسسات المصغرة في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ، و تهتم مختلف دول العالم ومع إختلاف سياساتها و إختلاف مستويات تقدمها، نامية أو على طريق النمو بتقديم الدعم والنصح والمشورة لهذا النوع من الإستثمار، بهدف ضمان إستمرارية هذا القطاع الحيوي حيث أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن الإستثمار في المؤسسات المصغرة يمثل أهم محركات التنمية ، وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الإقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة المصغرة ، النمو الاقتصادي، التنمية الإقتصادية ، الإستثمار ، التمويل.

Résumé

L'investissement dans les PME est de l'avis de tous les experts, l'un des moteurs de la croissance et de l'emploi, ce qui incite les pays de par leurs systèmes économiques ou leur type de gouvernance à développer les instruments d'accompagnement et de financement. Notre pays ne fait pas exception, cependant plusieurs entraves sont rencontrées par les investisseurs dans les PME, obstacles que nous aspirons à mettre sous lumière et proposer aussi des mesures susceptibles de les lever ou du moins à réduire de leurs effets néfastes.

Mots clés: PME, Croissance économique, Développement économique, investissement, Financement.

تمهيد:

يواجه الإستثمار في المؤسسات المصغرة في مختلف البلدان، خاصة النامية و منها الجزائر ، الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من قدرتها على الحركة و تعوق نموها وتطورها وإرتقاءها ، مع مراعاة أن نوعية هذه المشكلات ونطاقها أو مداها، ودرجة حدتها أو صعوبتها إنما يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لإختلاف الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة على حدة ، ويعتبر التعرف على المشكلات التي يواجهها هذا الإستثمار أمرا ضروريا حتى يمكن من رسم السياسات ووضع البرامج الكفيلة بتطويره وتنميته ، و لهذا عمدت الجزائر إلى وضع هيئات و برامج تساعد تنمية الإستثمار في المؤسسات المصغرة، إلى جانب ضرورة متابعة و مراقبة تمويل هذا النوع من الاستثمارات لكي يلعب الدور التنموي المنوط به وسوف نعالج الموضوع هذا من خلال المحاور التالية:

1- مشكلات و معوقات الإستثمار في المؤسسة المصغرة.

2- أساليب دعم و ترقية الإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر.

3- البرامج المساعدة على الإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر.

1- مشكلات و معوقات الإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر

قبلولوج في المشاكل و العقبات التي تعترض الإستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر ندرج التعريف الذي تبناه الجزائر لهذا النوع من المؤسسات .

1-1 تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة ، الصغيرة و المتوسطة : يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون^[1] رقم 18/01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي إعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال ، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيما بينها على النحو التالي:

1-1-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار مع إستثناءها لمعيار الإستقلالية. أما تعريف كل مؤسسة على حدا هو كالتالي^[2]:

أ- المؤسسة المصغرة : تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

ب- المؤسسة الصغيرة : تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار ، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

ت- المؤسسة المتوسطة : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عامل، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليار دينار ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار .

1-2 معوقات الاستثمار في المؤسسة الصغيرة في الجزائر : إن هذا الاستثمار يعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها ، وإن معظم هذه المشاكل ناجمة عن البيئة التي ينشأ فيها هذا الاستثمار، ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل تكون إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة ، وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلاف في الهيكل الداخلي للمشروع ، وإما خارجية مرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها ، وسوف نسلط الضوء على أهم هذه المشكلات والعوائق و هي :

1-2-1 مشكلات التمويل : إن من المشاكل التي يعاني منها الاستثمار في المؤسسات الصغيرة مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على السيولة والقروض البنكية ، بالرغم أن المؤسسات الصغيرة تعتمد في جزء كبير من احتياجاتها التمويلية على الموارد الذاتية لأصحابها ، بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة الموسعة و الأصدقاء ، و هذه الأخيرة تعتمد على المدخرات الصغيرة المجمعة من الأفراد ، خاصة في القرى و المدن الصغيرة ، و هذه المدخرات الصغيرة تتجمع عادة ببطء شديد على مدى الزمن وبمعدلات منخفضة في معظم الحالات، فلهذا قد تواجه المؤسسة الصغيرة في مرحلة الإنشاء أو مرحلة الاستغلال أو التوسع نقص السيولة ، وبالتالي مشكلة التمويل .

1-2-2 صعوبات جبائية : من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة وهذا ما يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.

1-2-3 ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة : إن صاحب المؤسسة يفتقد عادة إلى الكفاءة اللازمة توفرها عن إعداد دراسة جدوى المشروع، أي انه لا يفصل بين الذمة المالية الخاصة به مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة.

1-2-4 القدرة الضعيفة على المنافسة^[5]: معظم المؤسسات المصغرة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه إقتصاد تنافسي ، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط إقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الإنفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو إقتصاد السوق مثل الجزائر . فيعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات المصغرة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها ، وهذا الفشل يكون نتيجة لمجموعة من العوامل :

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة، خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.

- الموقع السيئ الذي يتم تحديده في الغالب على أساس معايير شخصية .

- عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات، والتي تستوجب عليها مجازاة الأوضاع الإقتصادية والتركيبات الإجتماعية الجديدة وإلا فإنها ستنتهي بالفشل.

1-2-5 المعوقات المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية : تعاني المؤسسات المصغرة في الجزائر من صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية^[6] ، حيث أنه إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة بسرعة وبكفاءة عالية و ما زالت تتعاطى بشكل سلبي وبطيء في معالجة ملفات الاعتماد، ولعل ذلك يعود إلى:

- مشكلة الذهنيات التي لم تستوعب بعد خصوصية هذه المؤسسات ، وبالتالي التعامل معها وفق متطلباتها.

- ضعف تأهيل الموظفين الإداريين، مما يؤدي إلى وجود إجراءات إدارية غير مستوعبة من طرف المعنيين بها فضلاً عن الإداريين والعاملين.

- توسع حجم السوق الموازية في الجزائر، وما يتبعها من ممارسات تجارية غير مشروعة، التهرب الجبائي... الخ

1-2-6 المعوقات التسويقية : نجد في قائمة المعوقات التسويقية التي تعاني منها المؤسسة المصغرة الوطنية ما يلي:

- انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة.

- عدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج ، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها.

- عدم قدرة المؤسسات المصغرة على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة.

- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة.

- ظهور السلع والمنتجات البديلة باستمرار وإنتاجها بتكلفة أقل.

- تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة.

- إستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية.

■ محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.

■ عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة، والتي تحد من نمو المؤسسات المصغرة بسبب الإغراق والمتمثل في استيراد المنتجات وبيعها في السوق الموازية بسعر المنتجات المحلية، وغياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، الأمر الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات وبالتالي وضع سياسة حمائية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يهددها الاستيراد.

1-2-7 المعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي^[7]: بالإضافة إلى المعوقات السالفة الذكر تعاني المؤسسات المصغرة من مشكل العقار الصناعي، الذي يبقى قطاعا معقدا تسييره فهناك العديد من النصوص والكثير من المتدخلين دون أن تبين الجهة التي يمكنها اتخاذ القرار، حيث يبقى العقار في الجزائر رهينة العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يواجه صعوبات في الحصول على العقار الملائم لإقامة مؤسسة في ظل ارتفاع أسعارها وعدم ملائمتها، وإن وجدت فهناك مشكل ملكية العقار. ورغم إنشاء هيئة لجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لمعالجة مشكل العقار الصناعي، فإن مشكل طول مدة مسح الأراضي ما يزال قائما نتيجة للبيروقراطية التي تميز الإدارة، كما أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط الوطنية عرفت انحرافات عديدة في مجال التهيئة والتسيير، بالإضافة إلى الأخطار البيئية التي أصبحت تشكلها هذه المناطق بسبب التلوث والمشاكل التي تعانيها فيما يتعلق بنظام التسيير المطبق ونقص الإمكانيات المالية، وانتشار الفوضى في ميدان التهيئة العمرانية. ومع تفتح السوق الوطنية أصبحت هذه المناطق غير كافية لاستيعاب الطلبات الكثيرة على العقار الصناعي. والملاحظ كذلك عدم وجود سوق عقاري يتميز بالشفافية اللازمة.

1-2-8 مشكل ضعف البنى التحتية والمنشآت الهيكلية: من بين العراقيل التي تعيق نمو وتطور الاستثمار في المؤسسات المصغرة، الضعف والنقص الكبير في البنى التحتية مثل الطرقات والموانئ وغيرها من المنشآت القاعدية، خاصة وأن المتفقد للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وكذا الموانئ يلاحظ الحالة المزرية التي آلت إليها هذه المنشآت نتيجة لسوء التسيير والإهمال الذي تعاني منه أو ربما لنقص مصادر تمويل وتأهيل المنشآت القاعدية.

1-2-9 مشكلة التأمينات الاجتماعية^[8]: حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أيّا كان عددهم، وقد يتقاعس بعض أصحاب المؤسسات المصغرة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية، أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين، أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها، كما قد يتأخر بعضهم في سداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفر لديهم السيولة الكافية، مما يعرضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباءً جديدة عليهم.

1-2-10. معوقات الفنية : وتأتي على رأس المعوقات الفنية:

- عدم وجود بنك معلومات ونقص الإحصائيات الدقيقة حول المؤسسات المصغرة.
- نقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات المصغرة.
- ضعف استخدام تكنولوجيا الأنترنت في قطاع الأعمال.
- غياب المتخصصين في اقتصاديات المؤسسات المصغرة التي يفترض أن تقوم بالبحث العلمي، الإدارة، التمويل، ونقل التكنولوجيا المطلوبة
- غياب ونظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشاً وغير قادر على المنافسة، وكذا التغيرات البيئية، فالمؤسسات المصغرة توجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تنميتها.
- عدم توفر فرص التكوين الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمل في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، وذلك نظراً لصغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات لاسيما تغيرات المحيط التنافسي، وقليل ما نجد المؤسسات المصغرة تعتمد على مخططات لتكوين المستخدمين وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الدورات التكوينية المتخصصة.
- صعوبة حصول المؤسسات المصغرة على التكنولوجيات^[9] المتطورة، شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك بسبب قلة مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، بل حتى أن ما لديها من تكنولوجيات قد تجاوزها الزمن في ظل ثورة الابتكارات والاختراعات الجديدة. وزيادة على المعوقات والمشاكل آنفة الذكر والتي يواجهها الاستثمار في المؤسسات المصغرة، يواجه هذا الاستثمار الضغوط العالمية والمناخ الدولي الجديد في إطار العولمة الاقتصادية، فالسوق العالمية للسلع والخدمات تحكمها اليوم معايير: الجودة، السعر، والتسهيلات المالية ودقة فترة التسليم، يضاف إلى ذلك التنوع والتطوير في المنتجات حيث تتلاءم مع الاحتياجات الاستهلاكية والصناعية والخدمية، ويعود ذلك إلى القدرات الإنتاجية الكبيرة المتاحة وحسن وسرعة التعامل مع المستحدث من التقنيات الصناعية عبر التعامل مع مراكز الأبحاث التقنية، وفي هذا المجال نجد فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1- أساليب دعم و ترقية الإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر

لقد عرفت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالاستثمار في المؤسسة المصغرة ، وتجدد ذلك ميدانيا في العديد من الأصعدة، خاصة في جانب التوجيه والترقية، حيث ظهرت عدة هيئات ومنظمات حكومية^[10]، تهتم عن طريق

التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم المساعدات و التسهيلات للنهوض و ترقية المؤسسات المصغرة و التي تشكل الأغلبية ضمن خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عن طريق عدة أساليب وهيئات هي ^[11]:

• **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ^[12]: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ ب 18 جويلية 1994 أنشئت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ^[13]، وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المؤسسات المصغرة، وتوسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية سنة 2000 ^[14]، حيث يعتبر إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول مهمة في واقع هذه المؤسسات، ودليلا واضحا على أهميتها ومكانتها المميزة في الاقتصاد الوطني، حيث تسعى هذه الوزارة إلى عدة مهام منها: ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تشكل المؤسسات المصغرة أغليبتها، تكثيف النسيج الصناعي، تقديم الدعم للقطاع، مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل مشاكلها، القيام بالإحصائيات وتقديم المعلومات، وضع سياسة المتابعة. نلاحظ أن مهام الوزارة هي مهام تخطيط وتوجيه ومراقبة، ليست لها وظيفة تمويلية، لكن هذا لا يمنع أنها تساعد في حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل.

1-2 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (Fond de garantie des crédits aux PME) ^[15] أنشئ صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004 بعد مرور عشر سنوات على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقرر إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ^[16]، برأس مال 1.1 مليار دج مكتسب كليا من الخزينة. يهدف الصندوق إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع (الإنشاء و التوسيع) ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك، وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية على أن يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه، علماً أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 4 مليون دج بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج. ويتولى الصندوق ما يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تحديد التجهيزات، توسيع المؤسسات، تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها، ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمونها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منها المصغرة.

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- 2-2-1 **كيفية تغطية القروض الممنوحة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الصندوق** [17]: يغطي الصندوق نسبة معينة من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية تبعا لما يلي :
 - حسب كل ملف يودع لدى الصندوق ويتم فيه طلب ضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى البنك المقرض.
 - مدة ضمان القروض محددة بـ 7 سنوات على أكثر تقدير.
 - يتم قبول الضمان في حالة ضرورة القروض المطلوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموجهة لإنجاز المشاريع التي أنشئت من أجلها تلك المؤسسات.
- للإشارة فإنه إلى غاية 2008/10/31 فقد تم قبول 311 ملف بتكلفة إجمالية تقدر بـ 37,69 مليار دج، حيث هذه المشاريع الاستثمارية تشغل 17953 عامل، و تمثل المؤسسات الصناعية النسبة الكبيرة و تقدر بـ 71% ثم تليها المؤسسات التي تشتغل في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 15% .
- 2-2 **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements des PME) "CGCI"** : أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 ، برأسمال يقدر بـ 30 مليار دينار، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم ، حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006 و يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي [18] :
 - ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.
 - لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنحزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية ، وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.
 - تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين و ضمان قروض الاستثمار.
- 2-3 **لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار (Comité d'Assistance Locale & de Promotion de l'Investissement) "CALPI"** : تأسست بمقتضى التعليمات الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15، المتعلقة بكيفيات الضمان والتسهيل في مجال منح الأراضي للمستثمرين، وهي مكلفة بالإجابة

على كل الطلبات في مجال العقار المقدمة من طرف المستثمرين أو وكالة ترقية ودعم الاستثمار (Agence de Promotion et de Soutien de l'Investissement "APSI").

2-4-1 الامتيازات الممنوحة والمتعلقة بترقية الاستثمار: تستفيد المؤسسة في هذه الحالة من مجموعة من الامتيازات الجبائية والجمركية المتعلقة بترقية الاستثمار، عند مرحلة الإنجاز و مرحلة الاستغلال وهي :

2-4-2 مساعدات في مرحلة الإنجاز لمدة ثلاث سنوات :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية
- تخفيض نسبة 5 على الألف بالنسبة للعقود التأسيسية
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-4-3 مساعدات في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لفترة أداها سنتين أقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني.

- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء.

2-5 إنشاء وكالة دعم وترقية الاستثمار "APSI"^[19]: أنشئت هذه الوكالة بمقتضى القانون 93-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 وهي منشأة عمومية إدارية في خدمة المستثمرين والمؤسسين في الجزائر، أنشأت بغرض تقديم المساعدات للمؤسسات بمختلف أنواعها سواء في مرحلة إنشاء المشروع أو مرحلة الاستغلال.

2-5-1 مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات "APSI"^[20]: تتكلف وكالة ترقية ودعم بـ :

- متابعة الاستثمارات وترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات.
- منع الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.
- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط والمواصفات المحددة.
- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

2-6 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Agence National de Développement d'Investissement) ANDI : بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب، وتعتبر هذه الوكالة خصوصا في الجزائر التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه إقتصاد السوق والانفتاح على الرأس المال الخاص ضمن إطار إعادة الهيكلة، الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. و من مهامها^[21]:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
 - تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها.
 - ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
 - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
 - تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة كهيكل إدارية لامركزية.
 - تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمارات.
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به.
 - المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
 - التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- إن عدد المشاريع الاستثمارية وصل إلى 11697 في عام 2007، و تمثل الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأغلبية في المشاريع بنسبة تقدر بـ 99,61% من مجموع المشاريع، والاستثمارات في المؤسسات الصغيرة تمثل الأغلبية من الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و بنسبة 73,51% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-7 وكالة التنمية الاجتماعية (Agence de Développement Social) ADS : وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست سنة 1996 بموجب القرار رقم 96-232، وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لعدة مهام منها تقديم قروض مصغرة^[22] لإنشاء مؤسسات مصغرة للتخفيف من حدة البطالة وأشكال الفقر والحرمان، والتي كان ومن أهم وظائفها :

- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والإجتماعية التي تتضمن إستخداما كثيفا للعمالة.

■ تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة الفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة و المصغرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية ، للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة و المصغرة.

إلى غاية أواخر 2002 ، سجلت وكالة التنمية الاجتماعية منح أكثر من 16161 سلفة من طرف البنوك المقحمين في جهاز القرض المصغر ، بغلاف مالي يقدر بـ 4711494738,78 دج^[23].

2-8 الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes " ANSEJ ") : أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق 08 سبتمبر 1996^[24] والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 ، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ، تقوم بدعم و متابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع ، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها . يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة. تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ويكون مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءً على تقرير الوزير المكلف بالتشغيل، ويمكن إن تفتح أي فرع جهوي أو محلي بناءً على مجلسها التوجيهي، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جوان 1996.

2-8-1 أهداف وكالة " ANSEJ " :^[25] إن من أهداف الوكالة :

- دعم و توجيه الشباب على مدى إنشاء مشاريعهم الاستثمارية.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعلانات و الامتيازات الأخرى المتحصل عليها و المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم الشباب.
- تقوم بمتابعة الإستثمار التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ، و مساعدتهم عند الحاجة .
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التمويل المالي للمؤسسات المصغرة.
- تنظيم دورات التكوينية لتعليم الشباب ذوي المشاريع لتحديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع هياكل تكوينية .
- تسيير مؤونات الصندوق لاسيما المساعدات على شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسب فوائد القروض.

■ تشجيع كل الأعمال و التدابير اللازمة الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب و إمتصاص البطالة، والتنمية المحلية لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل .

■ تحدث قوائم (نمذجية) للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.

2-8-2 أنواع التمويلات التي تقدمها الوكالة ^[26] : تأخذ المؤسسات المصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صيغتين للتراكيب المالية و هي : التمويل الثنائي و التمويل الثلاثي للمؤسسة المصغرة ^[27] .

2-9 الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (l'Agence Nationale de GEstion du Micro-credit) "ANGEM" ^[28] : أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 . 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع ،حيث يسيرها مجلس توجيه و يديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ويكون مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، ويمكن أن تفتح فروع جهوية أو محلية بناءً على مجلسها التوجيهي ، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جانفي 2004

2-9-1 أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة : من أهم أهداف الوكالة :

- تسيير القروض المصغرة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها .
- دعم ومتابعة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز مشاريعهم .
- منح قروض بنكية بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد .
- منح سلفية بدون فائدة قدرها 25 % من الكلفة الإجمالية للمشروع إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح بين 100000 و 400000 دج .

- تقديم النصائح والمساعدات التقنية للمستفيدين من القروض المصغرة .
- متابعة النشاطات المنجزة من قبل المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك في إطار التمويل المالي للمؤسسات المصغرة .

2-10 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (Chômage Caisse Nationale d'Assurance) "CNAC" ^[29] : في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات ، قررت الحكومة مؤخرًا إنشاء جهاز جديد للتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و 50 سنة ، تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب . وقد أنشئ هذا الجهاز في 26 ماي 1994 باعتباره الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر المتواجد عبر كامل التراب الوطني .

2-10-1 مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : و من مهام الصندوق نجد :

- مراقبة أصحاب المشاريع خلال كافة المراحل .
- تضبط باستمرار بطاقة المخروطين وتضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداوات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك .
- تساعد وتدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة .
- تؤسس وتحفظ صندوق الاحتياط حتى يتمكن من مواجهة إلتزامته إزاء المستفيدين في جميع الظروف .
- التكفل بالدراسات التقنية الإقتصادية لمشاريع المستفيدين .
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل .

2-11 المجلس الوطني للاستثمار (Conseil National de l'Investissement) "CNI" [30] : تم إنشاء

- هذا المجلس وهو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة ويقوم هذا الجهاز بمهام منها التالي :
- اقتراح التدابير الأساسية، التي من شأنها أن تطور الاستثمارات وهذا بوضع إطار عام لخطة استثمارات، تتضمن أولويات الاستثمارات وذلك عبر تحديد مجالاتها في مختلف القطاعات والعوامل المؤثرة فيها وتدابير تحفيزية تحكمها مساهمة التطورات الملحوظة وبناء على دراسة تستوجب طبيعة ونوع الإستثمار وأهميته الإقتصادية.
 - إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لحساب الدولة والمستثمر، كما أنه يحدّد المزايا، التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.

2-12 الغرفة الوطنية للتجارة : إن الغرفة الوطنية للتجارة باعتبارها مؤسسة صناعية تجارية أصبحت بموجب

- القوانين التنظيمية بعد سنة 1988 تشكل نواة للإعلام ووسيط في الإجراءات القانونية الجديدة، فأصبحت تمثل إطار هام حيث يلتقي فيه كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب. وقد انتظمت حسب فروع تشكل الإطار التقني والمهني للتنظيم والتشاور والتنسيق ودراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الاقتصادية. وبمقتضى القانون الأساسي للفرقة الوطنية للتجارة فإنها كلفت بالمهام التالية :

- المشاركة في إعداد القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالاستثمار الإقتصادي الخاص فيما يتعلق باختيار الأنشطة التي ينبغي أن تشجع ، والتكامل الإقتصادي ولاسيما مع الاستثمارات العمومية.
- وفي إطار البرنامج العام للتجارة ، و على أساس الأوليات المقررة على الغرفة أن تعد برمجة تمويل القطاع الخاص المنتج ، وتسهر على تسييره و انسجامه و متابعة إنجازه.

2-13 الهيئات المحلية [31]: هذه الهيئات ممثلة في الولاية و الدوائر و البلديات ، التي يلجأ إليها المستثمر المباشر

- أو عن طريق أحد الهيئات المساعدة من أجل الحصول على سبيل المثال : أرض ، محل ، لأغراض الاستثمار ،

و بموجب هذه العملية قد تصبح بعض المناطق موضع جذب ، و بذلك تحقق هذه المؤسسات أحد أهدافها الأساسية ، و هي المساهمة في التنمية المحلية و تحقيق الإدماج والتكامل بين المناطق .

2-14 البنوك^[32]: لا يخفى على أحد الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك في المساهمة في استحداث المؤسسات الصغيرة باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل لهذه المؤسسات ، و تتوجب الإشارة إلى أن تدخل البنوك هنا يخضع للقواعد التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين.

إضافة إلى كل هذه الأجهزة التي تعنى وتساهم وتساعد على الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل المؤسسات الصغيرة النسبة الكبيرة فيها، هناك المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الجمعيات التي تشتغل على ترقية هذا النوع من المؤسسات في الجزائر .

2- البرامج المساعدة على الإستثمار في المؤسسة الصغيرة في الجزائر

مثلا مثل أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منها الصغيرة تجربة وخبرة واسعة في مجال التسيير والتنظيم وإدارة المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي جعل من عنصر التكوين وإعادة تأهيل الطاقات المتوفرة ضرورة إقتصادية وذات أهمية إستراتيجية لترقية وتطوير قدرات وأداء عمل هذه المؤسسات حتى تتمكن من مسايرة التطورات الفنية والتقنية، وهذا من خلال استيعاب الخبرات والتجارب والمهارات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها أن تساعد على تحسين نوعية الإنتاج المحلي ، وتحديث أساليب العمل والتسيير، إلى جانب الرفع من المستوى التقني، والرسكلة التي تمثل ممرا حتميا للوصول إلى التأهيل الدائم.

3-1 تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة^[33]: إن المقصود بإعادة التأهيل مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء المؤسسة (الإنتاجية والنمو) وقدرتها التنافسية، لأن عالمية المبادلات والتغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الإقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الإقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة و الناجعة في عملية تأهيل المؤسسات ، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الإقتصادي ككل ولتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها الصغيرة من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم .

3-2 ترقية المناولة و الشراكة^[34]: إن المناولة الصناعية تعتبر من أهم الوسائل لتنمية القطاع والأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها الصغيرة . و عليه قامت الوزارة بعمل تحسيبي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها كبورصات المناولة والشراكة الجهوية، وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية،

وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

3-3 برامج التعاون الدولي^[35] : تمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منها المصغرة ،والوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. وذلك أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة تجربة الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال التي تعد تجربة رائدة ومثمرة. على الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منها المصغرة في مجالات : تكوين، المعلومات، الاستشارة،.. الخ ، على ضوء الخبرة والمهارات والمساعدات التقنية والكيفية التي يمكن أن تساهم بها هذه الدول في تفعيل دور هذا القطاع الحيوي في المحيط الاقتصادي، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر : التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة)، برنامج التعاون الجزائري والإتحاد الأوروبي، التعاون الجزائري الكندي، التعاون الجزائري الإسباني، التعاون الجزائري الجنوبي الإفريقي.

الخلاصة :

من خلال الدراسة توصلنا إلى أن: مرحلة التسعينات هي المرحلة التي شهدت منعرجا كبيرا في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والتي تمثل المؤسسات المصغرة النسبة الكبيرة فيها، إلا أن هناك مشاكل و عقبات التي تعيق تنمية الإستثمار في المؤسسات المصغرة والتي هي في مجملها نتيجة البيئة التي تنشأ و تنمو فيها المؤسسات المصغرة ، و لهذا عمدت الجزائر إلى إستحداث هيئات لتسطير برامج كلها تصب في تنمية و مساعدة الإستثمار في المؤسسات المصغرة ، و كل هذا كان له الأثر المباشر على الإستثمار في المؤسسات المصغرة لجعلها تلعب الدور التنموي المنوط بها ، إن الإجراءات المساعدة التي اتخذتها السلطات (البرامج الحكومية، القوانين، المراسيم والأوامر التنفيذية والتشريعية التنظيمية والهيئات المساعدة) لتنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلها محاولة للتخفيف من حدة المشاكل والصعوبات التي تعيق تطور القطاع، وتكييفه والتحويلات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني لأن هذا له دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية في كل القطر، ولهذا يمكن أن نوصي بـ :

- إيجاد قنوات تمويل جديدة مع التقليل من حجم المخاطرة عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار و التشغيل و التنمية في وضع بنك المعلومات بالمشاريع الاستثمارية داخل كل مناطق البلد المتفرقة

- يجب على كل مناطق البلد استغلال كل الإمكانيات المتاحة و الخصوصيات المتميزة بها عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسة المصغرة لوضعها في خدمة التنمية الاقتصادية و تشجيع الاستثمار .
- اشتراك جميع القطاعات التي لها علاقة بالاستثمار والتشغيل والتنمية في وضع بنك المعلومات بالمشاريع الاستثمارية داخل كل مناطق البلد المتفرقة.
- تطبيق سياسة لا مركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها ووكالاتها، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات المصغرة.
- دعم المشاركة بين المنظمات الوطنية والأجنبية بغرض جلب الخبرة والتقنية والأموال في نفس الوقت.
- دعم عملية تأهيل المؤسسات المصغرة ووضع آليات تعمل على ربط وتمتين العلاقة بين المؤسسات المصغرة ومراكز البحث وكذا تطوير المناقولة الباطنية بينها وبين المؤسسات الكبيرة سواء الأجنبية أو الوطنية.
- ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية و العالمية في التعامل مع القروض الصغيرة والمتناهية الصغر.
- إيجاد مؤسسات مالية لتنمية وتمويل الصناعات المصغرة والصغيرة الحرفية، المؤيدة بقوانين وتشريعات، كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة، وجذب صغار المدخرين لهذه الصناديق لتعلب دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب المشاريع، بعد قيامها بدراسة جدوى المشروع، ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع.
- ترقية السوق العقاري والإسراع في تسوية قضايا العقار.
- تكوين إدارات عالية الكفاءة متخصصة في تسيير وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الإحالات والمراجع

- [1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 صادرة يوم 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 ، القانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . المادة 4 ، ص : 5 . و ضمنا يشار إلى المؤسسة المصغرة في هذا التعريف التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- [2] : بوسهمين أحمد ، بلحاج فراحي : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة بشار ، الملتقى الدولي حول " Développement local et gouvernance des territoires " جامعة جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أيام 5/4/3 نوفمبر 2008
- [5] : بوسهمين أحمد ، بلحاج فراحي : تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب العربي في ظل التحديات العالمية " مع الإشارة إلى حالة الجزائر ،

Les Quatrièmes Journées Scientifiques Internationales du FEM sous le thème : **"Initiative privée-État et territoire dans le contexte de l'économie mondialisée"** La Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales L'Université Mohammed Premier Oujda ،Oujda، les 7 et 8 mai 2009

[6] : دحماني عزيز : التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة تطبيقية على مستوى بشار ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، جامعة بشار ، 2008/2007 ، ص : 141 .

[7] : Bouzar Chabha : **Les contraintes de financement de la création des entreprises privées en Algérie** , Colloque International sur la ; Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006.

[8] : لخلف عثمان : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004 ، ص : 63 .

[9] : Bouzar Chabha ; Ibid.

[10] : دحماني عزيز : مرجع سابق، ص : 128

[11] : Sadoudi Mouloud : **L'investissement privé en Algérie ;des frustrations passées aux entraves présentes** , séminaire national sur l'investissement et l'emploi en algérie , Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , université Djillali liabès de sidi bel-abbès , les 10 et 11 mai 2005

[12] : ZORELI Mohamed-Amokrane : **Mesures de soutien public et développement de territoires par PME/PMI en Algérie** , Colloque International sur la ; Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006

[13] : إن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في حقيقة الأمر رقيت إلى وزارة بعدما كانت منتدبة أي وزارة منتدبة للمؤسسات / الصناعات الصغيرة والمتوسطة مند 1991 .

[14] : لخلف عثمان، مرجع سابق ، ص : 278 .

[15] : بوسهمين أحمد ، بوشنافة أحمد : واقع تمويل المشروعات المصغرة عن طريق (ANSEJ) للحد من البطالة بمنطقة

بشار "الملتقى الوطني حول " الإستثمار و التشغيل "، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بل عباس ، يومي 10-11 ماي 2005.

[16] : مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان

القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحديد القانون الأساسي له ، الجريدة الرسمية ، العدد 74 ، الصادرة يوم : 8 رمضان 1423 الموافق ل 13 نوفمبر 2002 ، ص : 13

[17] : محمد زيدان ، دريس رشيد : الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،

الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،

جامعة حسنية بن بوعلي الشلف يومي 17-18 أبريل 2006 ، ص : 514

[18] : المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 أبريل 2004 ، المتضمن القانون الأساسي

لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، الصادرة يوم 8 ربيع الأول 1425 الموافق ل 28

أبريل 2004 ، ص : 30

- [19] : عبد المجيد أنيس : الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 17-18 أبريل 2006 ، ص : 254
- [20] : المادة 8 و 9 من مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمارات .
- [21] : <http://www.andi.dz/arabe/ANDI/andi.htm> , consulté le 11/01/2009.
- [22] : Yves Fournier : Algérie passer du Micro-Crédit à la Micro-Finance pérenne , Séminaire international sur le dispositif du Micro-Crédit , organiser par l'ADS ALGER , le 17 et 18 décembre 2002.
- [23] : Safi Telli : Micro-Crédit , Séminaire international sur le dispositif du Micro-Crédit , organiser par l'ADS ALGER , le 17 et 18 décembre 2002 (Safi Telli le directeur général de l' ADS)
- [24] : بوسهمين أحمد ، بوشنافة أحمد: سياسات الإستثمارات المصغرة عن طريق - الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب - في الجزائر للحد من البطالة ، الندوة العربية حول " البطالة: أسبابها ومعالجتها, و أثرها على المجتمع." جامعة سعد دحلب البليدة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 25-26-27 أبريل 2006
- [25] : مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب يناير 2004 ، ص : 29 .
- [26] : بوسهمين أحمد و آخرون : دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الجزائر في تمويل المؤسسات المصغرة ورفع مستوى التشغيل والاستثمار "منطقة بشار حالة دراسية خاصة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34 سنة 2007، موقع المجلة عبر شبكة الأنترنت : <http://www.ulum.nl>
- [27] : BOUSSAHMINE Ahmed et Autres : Rôle et réalité de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes dans le financement et la création des petites entreprises dans la wilaya de Béchar , Colloque International sur la ; Création d'entreprises et territoires , organiser par CREAD , Tamanrasset , le 03 et 04 Décembre 2006
- [28] : مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز تسيير القروض المصغرة " ANGEM " ديسمبر 2005 ، ص : 21 .
- [29] : مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية المسيرة لنظام للتأمين عن البطالة التابع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المادة 4 ، 5
- [30] : لخلف عثمان، مرجع سابق ، ص : 287 .
- [31] : محمد الهادي مباركي : المؤسسة المصغرة : المفهوم و الدور المرتقب ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 11 ، سنة 1999 ، ص : 138
- [32] : بوسهمين أحمد ، بلحاج فراحي : دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار ، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية ، المركز الجامعي بشار ، أيام 24-25 أبريل 2006.
- [33] : بوسهمين أحمد ، بوشنافة أحمد مرجع سابق.
- [34] : السيد طاهر سيلم : إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية ، المؤتمر والمعرض العربي الأول حول : المناولة الصناعية ، الجزائر أيام 12-15/09/2006.
- [35] : لخلف عثمان، مرجع سابق ، ص : 304.